افتتاح قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية غداً

الأجنحة الخليجية حاضرة بكل موسم في القرية

مقتنيات تراثية في القرية

اعلنت اللجنة المنظمة العليا لفعاليات قرية الشيخ صباح الاحمد التراثية عن افتتاح القرية يوم غدا الجمعة، والتي تأتي ضمن الموسم السادس لمهرجان الموروث الشعبي الخليجي، والذي يستمر إلى الأول من شهر مارس المقبل، وسيكون بحضور عدد من الشخصيات إلى جانب المشرف العام على القرية المستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار، رئيس لجنة المسابقات الشيخ صباح فهد الناصر الصباح، مدير القرية سيف الشلاحي.

ودعت اللجنة الزوار الكرام في تصريح صحفي إلى الاستمتاع في أجواء ومواقع وانشطة القرية التراثية والترفيهية والثقافية والرياضية والاجتماعية بموقعها في الساقي «كيلو 59»، لافتة إلى أن يوم الجمعة سيخصص اسبوعيا كالمعتاد للعائلات فقط. وفي هذا الجانب قال مدير قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية سيف الشلاحي أن الموسم الجديد في القرية سيكون متميزا وحافلا في الفعاليات والبرامج والمسابقات والجوائز عبر ثلاث شهور متتالية، مؤكدا جهوزية كافة مرافق القرية أمام المواطنين والمقيمين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي، مثمنا بهذا الاتجاه الرعاية الأميرية السامية التي يحظى بها المهرجان سنويا من قبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، من خلال حرص سموه الكريم على مد جسور التواصل الخليجي وإحياء إرث الآباء والأجداد.

وأضاف أن القرية التراثية ستحتضن المزيد من الأنشطة والبرامج بالتعاون مع عدة جهات حكومية وخاصة، لافتا إلى دور المؤسسات الحكومية التي تحرص بمواكبة فعاليات المهرجان سنويا وبينها وزارة الإعلام من خلال تسليط الضوء على الفعاليات خلال قطاعي الإذاعة والتلفزيون، كذلك دور وزارة الداخلية في الحفاظ على أمن وسلامة مرتادي القرية مع عدة جهات أخرى مثل الصحة والبلدية والمطافيء والإسعاف والدفاع المدني، إضافة لمشاركة مجموعة من الفرق التطوعية الكويتية.

وحول ما ستقوم به القرية تجاه الأمطار الغزيرة المتوقعة قال الشلاحي أن القرية تأخذ تلك الجوانب بعين بالاعتبار بالتعاون مع عدة جهات حكومية للمحافظة على سلامة جميع مرتادي القرية، سواء من خلال عوامل الطقس الطبيعية أو النواحي الأمنية.

من جانب آخر يشهد حفل الافتتاح اليوم إطلاق معرض «أجواء» للعطور، والذي يتضمن عدة مواقع أمام أصحاب الحرف الخاصة في العطور لعرض منتجاتهم أمام الجمهور، وسوف يستمر طوال موسم مهرجان الموروث الشعبي الخليجي، والذي يشهد قريبا إنطلاق مسابقات الإبل والخيول والصقور والاغنام، وقد خصصت لها جوائز قيمة تشجيعا وحفاظا لتراث الآباء والأجداد، إضافة إلى الفعاليات التراثية والشعبية والمسابقات في القرية والحرف الكويتية القديمة ومسابقات الطبخ التراثي.

السليطي : حقق أهدافه في تعزيز تراثنا ومد جسور التواصل بين الشعوب

انطلاق فعاليات مهرجان كتارا الثامن للمحامل التقليدية بمشاركة كويتية

د. خالد السليطي وكبار المسؤولين خلال زيارتهم جناح الكويت

الدوحة -«كونا»: انطلقت أمس الأول فعاليات مهرجان كتارا الثامن للمحامل التقليدية بمشاركة كويتية متنوعة شملت العديد من الحرف والمهن البحرية والغوص على اللؤلؤ وصناعة السفن.

وقال المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا) الدكتور خالد السليطي في تصريح صحفي عقب الافتتاح ان المهرجان ينطلق للعام الثامن على التوالي بمزيد من التطور والتميز بشهادة الجميع وخير دليل على ذلك هو حجم المشاركات التي استقطبها المهرجان من مختلف الدول.

واضاف السليطي ان المهرجان لم يعد مقتصرا على المشاركات المحلية والاقليمية بل تعداها لتشارك دول من اوروبا وآسيا مبينا ان كل مشاركة تضفي على المهرجان رونقا وبصمة خاصة. واوضح ان ذلك يحقق اهداف المهرجان في تعزيز تراثنا والتعريف به والاسهام في مد جسور التواصل والتقارب بين الحضارات والشعوب وتعزيز مكانة كتارا على الخارطة العالمية الثقافية من خلال الانفتاح على الثقافات العالمية والاطلاع على حضاراتها العريقة.

واشار الى ان المهرجان هو الاكثر تميزا على صعيد المهرجانات الثقافية والتراثية التي تحتضنها كتارا على مدار العام مضيفا ان المهرجان كتارا نقش اسمه وموقعه على خريطة الثقافة والتراث في قطر والعالم. ولفت الى ما تزخر به النسخة الثامنة من فعاليات ومسابقات وعروض بحرية تعكس ثراء التراث البحري ويعزز حضوره في المشهد الثقافي منوها بان كتارا اعدت برنامجا حافلا بالفعاليات والانشطة والعروض تم اختيارها بعناية واهتمام كبير لترسم صورة واقعية وحقيقية لملامح التراث البحري الاصيل.

وتتميز النسخة الثامنة على العديد من المسابقات التراثية البحرية والفعاليات الفنية والثقافية اضافة الى المعارض والاسواق التي تبرز ثراء التراث البحري وتظهر ثقافة أهله بصورتها الحقيقية المشرقة ومعالمها الواقعية الصادقة ما يرسخ المكانة المهرجان كوجهة بارزة للتراث والثقافة والسياحة ويعزز دوره في صون التراث البحري والمحافظة على الاصالة والعراقة. ويضم المهرجان العديد من المسابقات التي تتناسب مع مختلف الفئات العمرية وهي الحداق والتفريس والشوش والتجديف وآلة الشراع والشراع والسباحة والبريخة اضافة الى العديد من الانشطة والفعاليات الشعبية.

كما يضم المهرجان معرض ضخم للسفن الشراعية والمحامل التقليدية وسوق المهن والحرف البحرية للدول المشاركة يشمل جميع ما يتعلق بالصناعات الشعبية التقليدية مثل صناعة السفن والقوارب القديمة والغزل وبناء العرشان والحصر وصناعة الكرب فضلا عن سوق السمك. يذكر ان مهرجان كتارا الثامن للمحامل التقليدية يستمر خمسة ايام بمشاركات من تسع دول هم الكويت وسلطنة عمان وتركيا والهند واليونان وايطاليا وايران ومشاركة من زنجبار اضافة الى قطر.

وضم الجناح الكويتي المشارك في المهرجان عدد من المقتنيات التراثية في مهنة الاباء والاجداد وادوات الغوص التقليدية اضافة صناعة السفن والصناديق الخشبية وعدد من الوثائق التاريخية.

تتمات

الأمير

مجلس التعاون الخليجي، متمنيا سموه لهم دوام التوفيق والسداد.

جاء ذلك خلال استقبال سموه بقصر بيان أمس وزير التجارة والصناعة خالد ناصر الروضان، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني، ووزراء التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم، ورؤساء مجالس اتحاد غرفة تجارة وصناعة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بمناسبة انعقاد الاجتماع الـ56 للجنة التعاون التجاري والصناعي للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في دولة الكويت.

وأعرب رئيس غرفة التجارة علي الغانم خلال اللقاء مع سمو الأمير، عن فخره واعتزازه بالتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص الخليجي، مشيدا بالنتائج الإيجابية للاجتماعات الخليجية الهادفة إلى تحقيق التكامل التجاري والصناعي بين الأشقاء في دول مجلس التعاون.

كما أشاد بدور الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، في تعزيز جهود التكامل الاقتصادي بين دول الخليج.

في سياق متصل أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، ضرورة تعزيز قاعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي والوحدة الاقتصادية المنشودة بين دول مجلس التعاون الخليجي. جاء ذلك في كلمة للوزير الروضان خلال افتتاح اللقاء التشاوري الرابع بين وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي ورؤساء الاتحادات والغرف التجارية الخليجية الذي تستضيفه البلاد أمس، ويستمر يوما واحد.

أضاف أن التعاون المشترك يتطلب اهتماما اكبر من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية، وتسليط الضوء على متطلبات هذه الشراكة فضلا عن إزالة المعوقات.

وأوضح أن التكامل الاقتصادي لم يعد خيارا او اقتراحا في زمن التكتلات الدولية الكبرى، مبينا ان تحقيق هذا التكامل يأتي من خلال الشراكة النوعية بين القطاعين العام والخاص لتقوية الاقتصاديات من العثرات في دول مجلس التعاون. وذكر انه «يتعين علينا أن نكون جزءا رئيسيا من التحول العالمي لا خارجه، من خلال العمل على تهيئة البيئة المناسبة والاستمرار في تحسين بيئة الاعمال خليجيا وتقوية جدار الشراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية».

وقال ان الدول الخليجية حققت قفزات نوعية كبيرة في سبيل ازالة عقبات العمل التجاري والصناعي بفضل توجيهات رؤساء الدول وترابط شعوبها، مشيرا الى ان هناك عناوين بارزة للتكامل الاقتصادي التي تحقق وحدتها من خلال السوق الخليجية المشتركة وصولا إلى الاتحاد الجمركي.

وأفاد بأن ان دول مجلس التعاون «تربطهم مصالح مشتركة وتاريخ واحد»، مؤكدا حرص «سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد واخوانه قادة الدول الشقيقة على بقاء هذا الكيان».

أضاف «يجب أن نترجم فعليا آمال مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، الذين يمنون النفس بتحوله إلى كيان دولي عملاق، من خلال تكامل أطره الاقتصادية عبر توظيف كل الإمكانات الموجودة في خطط واضحة، تحفظ لنا مكانا في القطار العابر من الحاضر الى المستقبل».

واستعرض الروضان دور المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذين باتوا يحظون باهتمام واسع في مختلف انحاء العالم، بعد ان اصبحوا «وقودا حقيقيا» في إحداث أي تنمية اقتصادية واجتماعية والتي تتطلب حشد جميع إمكانات المجتمع، بما فيها من طاقات وموارد وخبرات القطاع العام والخاص.

وشدد على اهمية خلق تنظيمات مؤسسية وتشريعية من خلال التشارك الفعال في توجيه المشاريع والاعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها، من اجل خدمة اغراضها.

وقال ان «اللقاء يعد فرصة لمناقشة قضايا وتحديات القطاع الخاص الخليجي، إذ يتزامن مع العديد من التطورات والمستجدات والتحديات التي تواجه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ما يتطلب منا زيادة ورفع مستوى التنسيق».

وذكر أن التحديات التي تواجه دول المنطقة تتطلب العمل على مسار تطوير وتعظيم الاستفادة من الإيجابيات، والمكاسب التي حققتها دول المجلس في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي، جنبا إلى جنب مع مسار تذليل الصعوبات والتحديات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

الأولويات

القوانين التي تعتبرها الحكومة أولوية لديها، منوهًا إلى أنها في دور الانعقاد الماضي تقدمت الحكومة بـ32 مشروعًا بقانون تم إقرار اثنين منها وهما قانون تعارض المصالح وقانون السجل العيني، وبقية القوانين إما انتهت من اللجان المعنية ومعروضة على جدول أعمال المجلس وإما أن تكون منظورة لدى اللجان البرلمانية.

أضاف «هناك أيضًا 3 مشاريع بقوانين وردت خلال العطلة الصيفية وبالتالي فإن المشاريع بقوانين سواء المقدمة للمجلس أو المعروضة على مجلس الوزراء أو الفتوى والتشريع ستخضع جميعها لتحديث جديد على جدول أولويات المجلس».

وبين أنه بالنسبة للأولويات النيابية فسيتم جمعها من اللجان البرلمانية وكذلك مخاطبة النواب كل على حدة لكتابة أولوياتهم الخاصة، وبذلك تكون لجنة الأولويات أمام ثلاثة مصبات للأولويات التشريعية يتم تجميعها والتدارس حول أكثر القوانين توافقية مع الحكومة حتى يتم الدفع بها أولا إلى قاعة المجلس.

وأكد الفضل أن التشريعات التي توجد حولها خلافات ستسعى لجنة الأولويات مع رؤساء اللجان المعنيين لمعرفة ما إذا كان بالإمكان تعديلها بما ينهي هذه الخلافات حتى تأخذ الأولوية في قاعة عبدالله.

ولفت إلى أن هناك تجارب سابقة بإقرار قوانين بدون موافقة الحكومة، ويتم تاليًا التأخر بإصدار لوائحها التنفيذية أو تطبيقها بشكل غير صحيح أو ردها، كما حصل في قانون التقاعد المبكر وقانون العسكريين.

ونوه بالجهود الكبيرة التي يبذلها رئيس اللجنة المالية ووزير المالية، للانتهاء من كل البنود الخلافية حول تعديل قانون الاجتماعية في شأن التقاعد المبكر، مبينًا أن هذه الجهود وصلت إلى مرحلة متقدمة.

وكشف عن أن لجنة الأولويات تركت للاقتراح بقانون في شأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية خانة على جدول الأعمال، بحيث يمكن إدراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة في حال إقراره من قبل اللجنة المالية بالتوافق ما بين الحكومة والنواب، ويمكن أن تشهد الجلسة إنجازًا مفرحًا للشعب الكويتي.

وأعلن أن اللجنة ستعقد اجتماعها القادم يوم الأربعاء من الأسبوع الذي لا توجد به جلسات، متوقعًا أن تصل إلى اللجنة بعد أسبوعين المزيد من التشريعات بعد إنجازها من اللجان المختصة وكذلك من استطلاع رأي النواب، وبعدها تخرج اللجنة بالترتيب العام للأولويات.

وكشف عن أن الحكومة وعدت بسحب المشروع بقانون في شأن تطوير الجزر الكويتية لتأتي برؤيتها الجديدة في شأن تطوير الجزر والمنطقة الشمالية بالكامل، كما وعدت بسحب المشروع بقانون في شأن البديل الاستراتيجي، مبينًا أن النواب هم من أصروا على الحكومة بذلك لأن القوانين القديمة طرأت عليها تحولات وتغيرات وستكون عبئًا على الحكومة لأنها لم تنظم جدول أعمالها.

وأكد أن البديل الاستراتيجي ضمن الأولويات الحكومية كما أنه أولوية للنواب لأنه لا يطبق بأثر رجعي بل يطبق على المناصب التي سيتم ملؤها بعد إقرار القانون ويوفر على المال العام أكثر من 1.5 مليار دينار.

من جانب آخر، توجه الفضل بالشكر لوزير التربية والتعليم العالي لإصداره قرارًا بتشكيل لجنة محايدة ونزيهة لمراقبة انتخابات اتحاد الطلبة في الولايات المتحدة الأميركية، معتبرًا أنه قرار حكيم ويعالج الأمور إلى حين إقرار القانون الخاص باتحادات الطلبة.

وقال «نحن لا نؤيد قائمة على حساب قائمة أخرى ولكن هذه الانتخابات التي تقودها جماعات تحتكر هذه الاتحادات ويجب أن ينتهي هذا الشيء»، مبينًا أن اللجان السابقة المشرفة على انتخابات اتحاد الطلبة اقترفت كوارث ومنعت الطلبة العام الماضي من الاقتراع لأنه لا ينتمون إلى نفس القائمة التي عادة ما تفوز بالانتخابات.

ودعا إلى تمكين أي جمعية نفع عام ترغب بتحقيق الشفافية من الرقابة على الانتخابات، مؤكدًا في الوقت نفسه أن الأمر الغريب هو أن المجلس الإداري والهيئة التنفيذية لاتحاد طلبة الكويت يترأسها وتضم أشخاصًا هم أصلا موظفون وليسوا طلبة حاليين، مطالبًا بأن تقوم كل جمعية نفع عام معنية بالشفافية أن تدعى لمتابعة الانتخابات.

وقال: نريد أن نرى الأحجام الحقيقية لتوجهات الطلاب ولا نريد أن نوجه العمل الطلابي كما نريد ومشكلة هؤلاء أنهم يعرقلون الآخرين عن الوصول.

أضاف: أن هناك مماطلة من الهيئة الإدارية في تسليم كشوف للطلبة المسجلين وهذا يخالف قانونهم الذي ينص على إعلان عدد اللجان قبل 5 أيام، مشيرًا إلى أنهم يخالفون أنفسهم لأنهم يعلمون أن رياح التغيير آتية ولجنة الإشراف يجب أن تتأكد من هؤلاء وهل هم طلبة أم لا؟

وقال إن «هناك هجومًا على وزير التربية وكأنه مشكل قائمة رغم أنه وضع لجنة مشرفة واجبها التأكد من نزاهة الانتخابات وتمكين الطلبة من التصويت» مطالبًا الوزير أن يستكمل طريقه في الحيادية والتأكد من نزاهة الانتخابات.

العفاسي

للموافقة عليها، ضمن أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب اليوم الخميس.

وأكد أن من شأن مشروع القانون حال إجازته تعزيز التكامل والتأسيس لوحدة عربية.

وأشار إلى أنهم اعتمدوا خلال الاجتماع نتائج اللجان الفنية المشكلة من خبراء وزارات العدل والداخلية العرب لبحث مسألة تجريم دفع الفدية في سياق مراجعة للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وتمويله في إطار الجهود الدولية للقضاء على هذه الآفة فكريًا وماديًا.

أضاف أنهم ناقشوا وثيقة المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية عن أعماله للعام الحالي للدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب تمهيدًا لاعتمادها، فضلا عن اعتماد جدول أعمال المجلس والذي يعقد بمشاركة 18 وزير عدل عربيًا.

وشارك في اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب الثالث والستين بالخرطوم بجانب الكويت، كل من الأردن والعراق وقطر وجزر القمر وتونس والسعودية والسودان.

منح الجنسية

مصلحة البلاد العامة».

واعتبر هايف أن هذا التعديل إضافة إلى حذف المادة الرابعة من القانون والبند الخامس منها بالتحديد، يراد به فتح الباب لمنح إسقاط جنسية من يرتد عن الإسلام، لأن البند الخامس القانون ينص على إسقاط جنسية المرتد.

أضاف أن هذا التوجه يخدم أفكارا غريبة عن المجتمع الكويتي تحارب الهوية الإسلامية، وتخالف دستور البلاد وقانون الجنسية، كما تخدم غير المسلمين وغير الكويتيين، وتفتح الباب لتغيير التركيبة السكانية والهوية الإسلامية.

واستغرب هايف من موقف من يرى أن التعديل يخدم الكفاءات ومصلحة البلاد في حين أن هناك «بدون» يحملون شهادات الدكتوراه وإحصاء 65 وبعضهم شارك في الحروب.

وزاد متسائلا: «لماذا لا يقدم مثل هذا القانون لتجنيس الكفاءات من البدون فهم إخواننا ومن جلدتنا وأبنائنا؟».

أضاف أن هناك أيضا كفاءات عربية وإسلامية في كل مكان بالعالم العربي والإسلامي، مستبعدا قبول الحكومة بمثل هذا التعديل، مؤكدا أنه سيستخدم الوسائل الدستورية كافة لحماية الهوية الإسلامية والمجتمع.

من جهته أوضح النائب أحمد الفضل أن التعديل على قانون الجنسية هو مقترح بقانون، وأن قانون الجنسية رقم 15 لعام 59 نص في المادة 4 على 5 شروط للجنسية هي الإقامة الدائمة والثانية حسن السير والسلوك وتقديم خدمات جليلة، وأن يكون مصدر رزقه مشروعًا ورقم 5 هي التي جاءت متصادمة مع الدستور.

أضاف أن البند (5) من المادة الرابعة من القانون نشاز ويتصادم مع صريح الدستور ومع سمعة الكويت الدولية، حيث ينص على أن يكون مسلمًا بالميلاد وأن يكون اعتنق الدين الإسلامي وأشهر إسلامه وفقا للطرق والإجراءات المتبعة، ومضت على ذلك خمس سنوات على الأقل قبل منحه الجنسية الكويتية، وتسقط عنه الجنسية بقوة القانون، ويعتبر المرسوم الصادر بمنحه الجنسية كأن لم يكن متى ارتد عن الإسلام، أو سلوكه مسلكا يقطع بنيته في ذلك، وبالتبعية تسقط الجنسية عن كل ذويه من حاملي الجنسية.

واعتبر أن هناك تصادمًا مع نص المادة 29 والتي تقر بأن الناس سواسية، لافتًا إلى وجود أسر غير مسلمة بالكويت وقبل تأسيس الدولة، مؤكدًا أن هذا التعديل منذ شهر مارس الماضي، ومقدم من الزميل النائب خالد الشطي، لافتًا إلى أنه أضاف اسمه عليه وتبناه.

وبخصوص البهائيين أشار الفضل إلى أنه تقدم هو والنائب خالد الشطي، بأن هناك نصًا غريبًا وغير دستوري يمنع توثيق زواج البهائيين، وهذا القانون تم التعديل عليه، لافتًا إلى أن هذا القانون ليس أولوية كي تتضح الأمور.

وأوضح أنه في اللجنة التشريعية تنظر القضايا حسب ترتيبها من حيث التواريخ ولمن يصلها الدور، مؤكدًا أن هذا التعديل كان من الممكن أن يصل إلى اللجنة خلال دور الانعقاد الماضي ويتم رفضه.

ورأى أن التعديل على هذا القانون بالإضافة إلى قانون محكمة الأحوال الجعفرية الذي قدمه 2 سنة و3 شيعة، أقرب إلى روح الدستور ومن شأن ذلك رفع الكويت وإعطاء صورة إيجابية عنها.

وقال إن إلغاء تجنيس غير المسلم له صداه الكبير حتى خارج الكويت، معتبرًا أن التجنيس هو حق للدولة وأنه وقت الممارسة تستطيع الدولة فعل ما تريد. وأشار إلى أن الكويت حرمت من العديد من الخبرات غير المسلمة ممن عاش على أرض الكويت وساهم بخبراته فيها.

وطالب الفضل بإلغاء هذا البند لأن الكويت دولة يحكمها القانون والدستور، مؤكدًا أنه ليس مع التجنيس العشوائي، وأنه يجب إلغاء تلك المادة لأن بقاءها بهذه الطريقة أمر لا يمكن قبوله.

وشدد على أن الكويت تنحو المنحى الديمقراطي والدستوري والمؤسساتي المراد لها، من قبل من أسس هذه الدولة ومن وضع هذا الدستور.

«التخطيط

وأوضح الدكتور مهدي في مؤتمر صحفي عقده أمس، للإعلان عن نتائج تقرير المتابعة نصف السنوي من خطة التنمية 2018/2019، ان نتائج التقرير فيما يتعلق بمقارنة اعداد المشاريع ونسب الانفاق على مشاريع خطة التنمية السنوية اظهرت انخفاضا في اعداد المشاريع مقارنة بالعامين الماضيين في حين ارتفعت نسب الانفاق على المشاريع فيها. وقال ان عدد المشاريع انخفض من 279 مشروعا في خطة 2016/2017 الى 149 مشروعا في خطة 2017/2018 ثم الى 137 مشروعا في خطة العام الحالي 2018/2019.

الإمارات

إن الاتهامات مبنية على اعتراف مزيف.

أضافت الأسرة في بيان أن هيدجيز قضى الأسابيع الستة الأولى رهن الاعتقال التحقيق، دون أن يسمح له بالتواصل مع محام أو الحصول على دعم من القنصلية البريطانية.

أضاف البيان أنه خلال تلك الفترة قالت السلطات الإماراتية إنه وقع على وثيقة باللغة العربية، والتي كانت تضم اعترافا رغم أنه لا يتحدث أو يقرأ اللغة العربية.

وقالت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي إن حكومتها ترغب في إجراء مباحثات عاجلة مع الحكومة الإماراتية بهذا الصدد، مضيفة أن وزير الخارجية جيريمي هانت يسعى لإجراء مكالمة هاتفية عاجلة مع نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد.

وبعد ذلك قال هانت إنه يشعر «بالصدمة الشديدة وخيبة الأمل» بسبب الحكم، وأضاف أنه تحدث شخصيا بشأن القضية مع أعلى المسؤولين في الحكومة الإماراتية وأن الحكم ليس ما كان يتوقعه من أصدقاء وشركاء يثق بهم، ويتنافى مع ما تلقاه من تطمينات في وقت سابق.

ويقبع هيدجيز رهن الاعتقال في الإمارات منذ مايو الماضي بعدما اعتقل في مطار دبي بعد زيارة استمرت أسبوعين لإجراء بحث.

وقالت زوجته دانييلا تيجابا التي حضرت جلسة الاستماع التي استمرت 5 دقائق «أشعر بصدمة شديدة ولا أدري ماذا أفعل، ماليو بريء».

ومنعت السلطات صحفيا من رويترز من دخول القاعة لحضور الجلسة التي لم يسمح للعامة بحضورها.

وذكرت صحيفة الوطن الإماراتية أن عقوبة السجن المؤبد لغير المواطنين تبلغ 25 عاما على أقصى حد ويعقبها الترحيل من البلاد.

وخلال جلسة استماع في مجلس العموم لرئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، طالبها عضو المجلس عن حزب المحافظين الحاكم بضرورة إخبار الحكومة الإماراتية، بأن لندن لن تكون ملتزمة بصفقات في مجال السلاح والدفاع مع الإمارات، إن لم يتم الإفراج عن هيدجيز.

بومبيو

[illegible]